

فلا يبقى ظن الصدق فيها **او بعده** اي الحكم لم ينقض
ولكن **لا تستوفي عقوبة** ولو ادهي كزنا وشرب
وقود وحد تغني لانها تستقط بالشبهة والرجوع
بشبهة بخلاف المال فيستوفي ان لم يكن استوفى لانه
ليس مما يستقط بالشبهة حتى يتاثر بالرجوع **فان**
كانت اي العقوبة قد استوفيت **بتقطع** بسيرة او
غيرها **وتقتل** برودة او غيرها **او جلد** بزنا او غير
ومات وقالوا بعدنا شهاة الزور او قال كل منهم
تعهدت ولا علم حال ما جاني **وعلمنا انه يستوفي منه**
بقولنا الزمهم **قودان** جهل الذي تعهدت **والا**
فالتقود عليه فقط كما افاده كلام الاصل في الغنايات
فان ان الامر اليه الدين في الحالين وجبت مغلظة كاهن
مقلوم مما ستره ومن به الاصل هنا بالنسبة للشهود
فان قالوا **لا ينجح** اخطئنا لزمهم دية تخففة في المالم ولو
قال احد شاهدين تعهدت انا وما جاني وقال الاخر **خطا**
او اخطانا او تعهدت واخطا صاحب فالقود على الاول
وتعبيره بالقول وتاليه او لي ما عهدهم وخرج بزنا في
وعلمنا انه يستوفي منه بقولنا ما لو قالوا لم نعلم ذلك
فان كاشرا عن لا ينجح في علم ذلك خلا اعتبار بقولهم **والا**
بان قرب عهدهم بالاسلام او نشأوا بعيدا عن العلماء
فنبه عد ولو قال ولي القاتل انا اعلم كذبهم في رجوعهم

اصحابي

وان موثقي وقع منه ما شهدوا به خلاشي عليهم **كزني**
وقاضي رجعا فان كلا منهما يلزمه ذلك بالشروط المذكورة
وهي في المزيك والاخير ان منها في القاضي من زيادتي
فلو رجع هو اي القاضي وهم اي الشهود **فالتقود**
عليهم بالشروط المذكورة **والدية** حال الخطا والتعبد
بان ال الامر اليها **مناصحة** عليه نصف وعليهم نصف
وشمول المناصحة للتعبد من زيادتي **او رجع ولي الدم**
ولو عهدهم اي مع الشهود والقاضي **تعليبه** **دونهم** التقود
او الدية لانه المباش وهم معه كالمسك مع القاتل وقولي
ولو معهم اعم جماعه به **ولو شهدوا** **بينوا** **نشدت**
كطلاق بايين ورضاع محرم ولعان وفسخ بعيب
فهم اعم من قوله ولو شهدوا بطلاق باين او رضاع
اولهان **وفرقت القاضي** في الجميع بين الزوجين
فرجعوا عن شهادتهم **لزمهم مهر** **مقتل** **ولو قتل**
وطي او بعد ابراء الزوجة زوجها عن المهر نظرا
الي يدل البضع المغوث بالشهادة اذ النظر في
الاتلاف الي المتلف لا الي ما قام به على المستحق
سواء ادفع الزوج اليها المهر ام لا بخلاف نظيره
في الدية لا يعرضون قبل دفعه لان الجبولة
هنا قد تحققت وخرج بالباين الرجعي فلا غرم فيه
عليهم اذ لم يفوتوا شيئا فان لم يراجع حتى اتفقت

1957